

Distr.: General
6 October 2004

Arabic
Original: English



مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في
نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
الاجتماع السابع
جنيف، ٢٥ - ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
شراكة لمواجهة التحدي العالمي المتعلق بالنفايات

شراكة لمواجهة التحدي العالمي المتعلق بالنفايات

مذكرة من الأمانة

أولاً: المقدمة

- ١ - بموجب مقرره ١٤/٣ أوصى الفريق العامل مفتوح العضوية أن يكون موضوع الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف هو "إقامة شراكات لمواجهة التحدي العالمي المتعلق بالنفايات".
- ٢ - وفي مجال متابعة توصية الفريق العامل واستكمالاً للمشاورات مع أعضاء المكتب الموسع، طلب رئيس مؤتمر الأطراف أن تقوم الأمانة بإعداد العناصر اللازمة لورقة توضح موضوع الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف لعرضها على المكتب.
- ٣ - في اجتماعه الرابع، في ٢٧ و ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤، بحث المكتب الموسع كيفية بناء وتسهيل المناقشات التفاعلية المقترح إجراؤها أثناء الجزء رفيع المستوى من الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف.

ثانياً: التنفيذ

٤ - كانت الأمانة قد قامت بإعداد مشروع المذكرة المقدمة من الرئيس والتي بحثها المكتب الموسع في اجتماعه الرابع في ٢٧ و ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤. وبعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة، أوصى المكتب الموسع بأن تعرض مذكرة الرئيس على مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع وذلك كإسهام في المناقشة التفاعلية المقترح إجراؤها أثناء الجزء رفيع المستوى من المؤتمر وترد مذكرة الرئيس في مرفق هذه المذكرة.

٥ - ارتأى المكتب الموسع أنه سيكون من المفيد أن يوزع على الأطراف وغيرهم مقدماً إلى جانب مذكرة الرئيس مشروع مبدئي لورقة يمكن أن تستخدم أثناء الجزء رفيع المستوى كأساس لبيان وزاري أو لعناصر محتملة لأي مقرر. ويرد نسخة من هذه الورقة الإضافية ضمن الوثيقة.

ثالثاً: الإجراءات المقترحة

٦ - قد يرغب المؤتمر في بحث مذكرة الرئيس أو البيان الوزاري المقترح أو العناصر المحتملة لأي مقرر باعتبارها وثائق أساسية توجه وتسهل المناقشات أثناء الجزء رفيع المستوى من المؤتمر.

إقامة شراكات لمواجهة التحدي العالمي المتعلق بالنفايات

مذكرة من الرئيس بالتشاور مع المكتب الموسع

أولاً: النجاح والتحدي

١ - دخلت اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود حيز النفاذ في أيار / مايو ١٩٩٢ وأصبحت الآن تضم ١٦٣ من الأطراف. وفي العقد الأول من عملها، نجحت اتفاقية بازل في إرساء نظام عالمي فعال ينظم نقل النفايات الخطرة وغيرها من النفايات عبر الحدود. كما ساهمت في زيادة الوعي العام بهذه القضية الحرجة، وشكلت مبادرات إقليمية قوية لتسهيل التنفيذ الوطني، إلى جانب تطوير الجوانب التقنية والمبادئ التوجيهية من أجل الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات. وهذه كلها إنجازات مهمة تستحق الاعتراف بها.

٢ - علي الرغم من النجاح الذي تحقق حتى الآن لا يزال الأطراف في اتفاقية بازل يواجهون تحديات كبيرة في تخفيض كميات النفايات الخطرة، والإقلال من إنتاجها وإدارة الكميات المتخلفة عنها بطريقة تحافظ على الصحة البشرية والبيئة. وتقدر كميات النفايات الخطرة المنتجة سنوياً بما يزيد على ١٠٠ مليون طن طبقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية. وتزيد هذه الكميات زيادة مطردة. وقد اتضح من التجربة العملية المستخلصة خلال العقد الماضي أنه لا يمكن حسم القضايا المتعلقة بحركة النفايات الخطرة عبر الحدود بطريقة منعزلة، وبدون الجهود المنسقة التي تبذل من جانب الأطراف من أجل تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات أثناء دورة حياتها الإجمالية.

٣ - كان إعلان بازل الوزاري الصادر في ١٩٩٩ عن الإدارة السليمة بيئياً قد حدد إطاراً لإدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى طوال دورة حياتها، وتم إقرار هذا الإطار في الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية ويعتبر هذا الإطار محور العمل في العقد الثاني من العمل بالاتفاقية. أما الخطة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية بازل التي أعقبت ذلك، فقد حددت الأنشطة البرامجية ذات الأولوية التي ترمي إلى منع وتدنية وإعادة تدوير واستعادة النفايات الخطرة وغيرها من النفايات والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً، إلى جانب النهوض ببناء القدرات واستخدام التكنولوجيات الأنظف. وتؤكد الخطة على ضرورة وضع أولويات للعمل والحفاظ على قوة الدفع خلال ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ وبخاصة عن طريق إدخال شركاء أساسيين.

٤ - يعتبر العمل عند المنبع ضروري حيث أنه هو الوسيلة الأكثر فعالية لحماية بيئتنا من توليد النفايات، وسوء إدارتها، وتفاقم عمليات التخلص باهظة التكاليف، والحد من حركتها عبر الحدود، والنهوض بالتنمية المستدامة فهي ليست استراتيجية بيئية سليمة فقط بل هي أيضاً ملائمة للقيام بالأعمال التجارية. فهي تساهم في زيادة الفعالية والكفاءة التكاليفية للعمليات الصناعية. وهناك تسليم

بان الفوائد المزدوجة لخفض النفايات - البيئية والاقتصادية - هي مفتاح النجاح لأي سياسة حكومية للتنمية المستدامة.

٥ - توضح الخبرة المستفادة من اتفاقية بازل أن التحدي العالمي المتعلق بالنفايات إنما يتجلى في عدة قضايا مترابطة هي:

(أ) أن التكس السري للنفايات الخطرة وعدم توافر الإدارة السليمة بيئياً في المستوطنات الحضرية يمثلان مصدر قلق متزايد على البيئة والصحة البشرية. وتزداد المشكلة حدة في كثير من البلدان النامية التي غالباً ما تفتقر إلى القدرة على إدارة ما يترتب على ذلك من زيادة في النفايات و في التلوث. أن تلك الانبعاثات التي تصدر من مواقع دفن النفايات ومواقد إحراق القمامة، والتكس غير المنضبط للنفايات الصلبة المختلطة بالمواد الخطرة، ومخزونات مبيدات الآفات القديمة وغير ذلك من النفايات الخطرة، يمكن أن يكون لها آثاراً خطيرة ودائمة على الصحة مثل تسمم الرصاص، والأمراض المتصلة بالأسبست، والتسمم الغذائي وناقلات الأمراض، إلى جانب إحداث أضرار بيئية مثل المناطق الملوثة بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، وجسيمات الهيدروكربونات العطرية متعددة النويات، والمنتجات النفطية المسكوبة، والمعادن الثقيلة.

(ب) الفقراء بما في ذلك الأطفال، هم الأكثر تعرضاً. الفقراء هم الذين يزداد تعرضهم للنفايات وملوثات الهواء مثل الأسبست والديوكسين والجسيمات الدقيقة، والأراضي والمياه الملوثة بالمعادن الثقيلة وغير ذلك من السموم. ويؤدي هذا التعرض إلى أمراض مزمنة أو حادة تؤدي إلى زيادة الإقبال باهظ التكاليف على المراكز الصحية الوطنية التي تعاني من نقص الموارد. وتعتبر العدوى، والأمراض، والتسمم، وأمراض الجهاز التنفسي هي الأمراض الشائعة.

(ج) أن الحجم الإجمالي للنفايات وعدم فصل النفايات الخطرة عن النفايات غير الخطرة يمثل عبئاً تنوء به القدرات الوطنية. ويؤدي النمو السكاني العالمي وعمليات التصنيع وزيادة الاستهلاك إلى زيادة مستوى النفايات. وعادة ما يتم العثور على كميات كبيرة من النفايات الخطرة داخل النفايات الأسرية والبلدية. ولا يوجد لدى الكثير من البلدان أنظمة فعالة لإدارة هذا السيل المتزايد التعقيد من النفايات. وترسل هذه النفايات الخطرة للتخلص منها في مخازن دفن القمامة ومقالب النفايات.

(د) أن العثور على مرافق جديدة للتخلص من النفايات الخطرة أصبح أمراً صعباً وباهظ التكاليف. وهذا لا يعني فقط عدم وجود متسع في بعض المناطق ولكن يعني أيضاً ما يمكن تسميته " ليس في الفناء الخلفي لمترلي".

(هـ) أصبحت المعدات التي انتهى عمرها أسرع النفايات تزايداً على المستوى العالمي إذ ينشأ عن الاستهلاك الكبير للمعدات الإلكترونية وغيرها من المعدات التي بلغت نهاية عمرها المفيد وتحولها بسرعة إلى معدات قديمة، كميات هائلة من النفايات التي تحتوي على مواد خطرة وتصدر إلى بلدان نامية ليست مؤهلة لاستقبالها.

٦ - تم التأكيد على أهمية الإدارة السليمة بيئيا للكيماويات والمواد الخطرة في ٢٠٠٢ من خلال خطة التنفيذ التي أقرتها القمة العالمية للتنمية المستدامة. وتتصدى الخطة للإدارة السليمة للنفايات الخطرة وتشجيع التعاون والتنسيق بين الكيماويات ونظام النفايات الخطرة. وتؤكد الخطة أيضا على أهمية تدنية النفايات. وقد حددت أهدافا لاستخدام وإنتاج الكيماويات حتى عام ٢٠٢٠ بطريقة لا تؤدي إلى حدوث آثار عكسية ملموسة على الصحة البشرية والبيئة. وهناك هدف آخر وهو تخفيض عدد الناس الذين لا يستطيعون الوصول إلى مياه الشرب النقية ومرافق الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وكما ورد في الخطة فإن تلوث المياه، الناشئ عن عدم معالجة مياه المجارى، وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي، والمعادن الثقيلة والطيني الناشئ عن تآكل التربة، والأسمدة، والمبيدات ومخلفات عمليات التعدين والنفايات الصناعية يهدد النفاذ إلى مياه الشرب النقية.

٧ - سلمت عدة منتديات حكومية دولية أخرى مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي عن البيئة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالارتباط بين إدارة النفايات الخطرة والصحة البشرية والبيئة والتنمية. وفي القمة التي عقدت في سى أيلاند بالولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٣ اعتمدت مجموعة الثمانية مبادرة " تخفيض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها." وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد والمواد. وسوف تطلق هذه المبادرة رسميا أثناء المؤتمر الوزاري الذي يعقد في الربيع عام ٢٠٠٥ وتستضيفه حكومة اليابان، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية بازل. وفي نفس الوقت قام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإطلاق نهج إستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويدعو هذا النهج الإستراتيجي، بين جملة أمور، إلى تدعيم التفاعل بين اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم وبذلك فهو يسلم بأهمية نهج دورة الحياة في إدارة الكيماويات والنفايات الخطرة.

٨ - تقود اتفاقية بازل العمل بشأن الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات علي الصعيد الدولي. فقد استحدثت عددا من المشروعات، والمبادئ التوجيهية. والآليات والاستراتيجيات التي تضع منع النفايات وتدنيها كأولويات للعمل. وتشمل هذه الإسهامات والتي تدخل في إطار الخطة الاستراتيجية من أجل مواجهة التحدي العالمي المتعلق بالنفايات ما يلي:

(أ) إتاحة المعلومات عن قاعدة البيانات العالمية وإزكاء الوعي.

(ب) بناء القدرات عن طريق المراكز الإقليمية الثلاثة عشر لاتفاقية بازل.

(ج) إقامة مشروعات وإصدار مبادئ توجيهية تقنية عن الإدارة السليمة بيئيا.

(د) إطلاق المبادرات بإقامة شراكات مع الأطراف ودوائر الصناعة والمنظمات البيئية وغير البيئية والحكومات المحلية.

٩ - طبقا لما أكدت عليه الخطة الاستراتيجية، يحتاج حل مشكلة النفايات الخطرة إلى تعاون وشراكات علي كافة المستويات بين البلدان، والسلطات الشعبية، والمنظمات الدولية، وقطاع الصناعة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. ويعتبر التعاون بين الشمال والجنوب القائم

علي مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة، والائتلافات بين بلدان الجنوب وبين القطاع العام والقطاع الخاص عناصر أساسية في الشراكات من أجل مواجهة التحدي العالمي المتعلق بالنفايات. ومن شأن برامج المشاركة التي تتمشى مع ما دعت إليه القمة العالمية للتنمية المستدامة أن تدعم القاعدة التقنية لاتفاقية بازل وتفسح المجال للتآزر والتفاعل.

١٠ - يمكن للشراكات أيضا أن تساهم في ضمان تواجد الموارد المالية الكافية. ومن الضروري أن يكون لدى الحكومات والمؤسسات الدولية قائمة مطولة من الأولويات، ودائما لا تدخل إدارة النفايات الخطرة في منافسة ناجحة مع هذه الأولويات الأخرى من أجل الحصول على التمويل. ويحتاج ضمان الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات إلى حشد موارد مالية كافية. ويمكن للشراكات مع السلطات العامة ودوائر الصناعة والمنظمات غير الحكومية أن تساعد في تقديم التمويل من أجل إدارة النفايات الخطرة.

ثانياً: اتجاه السياسات

١١ - تتمثل التحديات الأساسية، في نهاية الأمر، في إدارة النفايات بطريقة تحمي الصحة البشرية والبيئة، عن طريق تدابير تطبق على الدورة الكاملة للنفايات ابتداء من الحد من إنتاج النفايات إلى تنشيط الاستعادة وإعادة التدوير والاستخدام والاطمئنان إلى أنه يتم التخلص من النفايات باتباع أساليب وتكنولوجيات سليمة بيئياً. وتحتاج متابعة التنمية المستدامة إلى فصل توليد النفايات عن النمو الاقتصادي. ولإحراز تقدم سريع في هذا الاتجاه، وللحفاظ على قوة الدفع بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠١٠، يلزم أن تقوم اتفاقية بازل إلى جانب شركائها الآخرين وأصحاب المصلحة بالتركيز على مجالات السياسات الأساسية الموضحة في الأقسام التالية.

ألف - تدنية النفايات الخطرة

١٢ - إجراء إحصاءات عالمية موثوق بها بشأن توليد النفايات الخطرة وغيرها من النفايات: يجري العمل بالفعل في الوقت الحاضر بشأن زيادة تطوير قاعدة بيانات الإبلاغات وذلك استناداً إلى عمليات الإبلاغ الوطني التي تقوم بها الأطراف. ويمكن لاتفاقية بازل بدعم من قاعدة بيانات موارد المعلومات العالمية التابعة للبرنامج في أرنهال، أن تدخل تحسينات على النظام الإحصائي للاتفاقية، مع التركيز على توليد بيانات شاملة من مجموعة من المصادر وتحديد الاتجاهات في مجال توليد النفايات وتدنيها. كما يتطلب الأمر أيضاً تسريع العمل في مؤشرات منع النفايات. وستكون هذه المعلومات أساساً لوضع سياسات محسنة تتعامل مع هذه النفايات.

١٣ - وضع أهداف طوعية لتدنية توليد النفايات الخطرة: يمكن للأطراف أن تنظر في تحديد أهداف طوعية غير ملزمة من أجل تخفيض كمية ودرجة النفايات الخطرة المتولدة عن الصناعات والمستهلكين، وتطوير الأدوات والحوافز اللازمة لتنفيذ هذه الجهود الوطنية. ويمكن للبلدان التي تحدد الأهداف الطوعية الخاصة بها التي تقيس مدى التخلص التدريجي من المواد الخطرة مثل الزرنيخ والكاديوم

والرصاص والزئبق أثناء عمليات الإنتاج والتجهيز، وأن تتفق هذه البلدان فيما بينها علي إبلاغ مؤتمر الأطراف وتقدم التشجيع للصناعات للنظر في استبدال هذه المواد بمواد أخرى أقل ضرراً.

١٤ - تشجيع نقل وتطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف والأقل توليداً للنفايات عن طريق المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل: العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومراكز الإنتاج الأنظف الوطنية ودوائر الصناعة علي أن تكون المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل مستودعاً للمعلومات والأدوات الضرورية لتنفيذ ممارسات تخفيض وتدنية النفايات الخطرة وإتاحة الفرصة أمام جميع البلدان وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، للنفاذ إلى هذه المعلومات والأدوات، بما في ذلك الأدوات الاقتصادية.

باء - اتباع منهج دورة الحياة في إدارة الكيماويات والنفايات الخطرة

١٥ - تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً للملوثات العضوية الثابتة بالتنسيق مع متطلبات اتفاقية بازل واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة يمكن للبلدان الأطراف في الاتفاقيتين أن تشارك في إجراء استعراض وتحديث لقوائم حصر الملوثات العضوية الثابتة لضمان إدراج هذه القوائم عند وضع خطط التنفيذ الوطنية الرامية إلى تخفيض الملوثات العضوية الثابتة أو القضاء عليها. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق إتاحة معلومات عن الإدارة السليمة بيئياً لنفايات الملوثات العضوية الثابتة. ويمكن أن تقوم الأطراف في اتفاقية بازل بالتعاون مع الأطراف في اتفاقية استكهولم ومرفق البيئة العالمية باستعراض احتياجات القدرة الوطنية من أجل التعامل مع نفايات الملوثات العضوية الثابتة بطريقة سليمة بيئياً، وتعزيز القدرة الوطنية علي اتباع النصوص ذات الصلة في الاتفاقيتين، وتنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية بشأن نفايات الملوثات العضوية الثابتة. ويمكن للمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل أن تلعب دوراً محورياً في هذا الاستعراض.

١٦ - وضع نهج شامل لتخفيض الآثار الصحية والبيئية للمحتوى غير العضوي للنفايات: تتصدى اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم جميعها لدورة حياة الكيماويات الخطرة. وقد أطلقت بالفعل عدة مبادرات لضمان أن كل اتفاقية من الاتفاقيات الثلاث تساند إحداها الأخرى علي الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، بتسهيل إجراء خمس حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن التنفيذ الوطني المنسق للاتفاقيات الثلاث. وينبغي تشجيع المزيد من المبادرات علي المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية كما ينبغي أن تقدم اتفاقية بازل الدعم النشط للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي استهله مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٧ - بالإضافة إلى التصدي للملوثات العضوية الثابتة، هناك حاجة إلى توجيه نظرة شاملة لبعض المعادن الثقيلة مثل الرصاص والكاديوم والزئبق التي يتم نقلها عبر الحدود الوطنية وما يترتب علي ذلك من أضرار محتملة علي البيئة، وآثار ضارة علي الصحة البشرية، وحدوث خسائر اقتصادية. وتعتبر عمليات الإحراق والعمليات الصناعية المصادر الأساسية من صنع الإنسان لانبعاثات المعادن الثقيلة إلى

الجو. ويؤدي تقارب السياسات التي تهدف إلى تحسين العمليات الصناعية وأساليب إدارة النفايات الخطرة إلى جانب منع وتدنيه الانبعاثات ووضع قيود علي بعض استخدامات الرصاص والكادميوم أو الزئبق إلى تطوير أفضل الأساليب المتاحة لتخفيض الآثار التي تضر بالصحة والبيئة.

جيم - الإدارة المتكاملة للنفايات

١٨ - تطوير مشروعات رائدة في مناطق حضرية مختارة بغرض تحسين فصل ومعالجة وجمع النفايات الخطرة من مصادر النفايات البلدية مع التركيز بصفة خاصة علي عمليات فصل النفايات المتعلقة بالطب الإحيائي والرعاية الصحية والتخلص منها بطريقة آمنة. ومن شأن وضع سياسات وخطط متكاملة لإدارة النفايات تشترك فيها الحكومات المحلية بطريقة استباقية أن يمكن الجهات الأساسية المولدة للنفايات البلدية الصلبة (المدن والقرى) والنفايات الخطرة (دوائر الصناعة والمستشفيات ومعاهد البحوث وورش العمل) من العمل معا لوضع وتنفيذ حلول شاملة وفعالة. وهذا يشمل أن يراعى عند جمع النفايات الفصل بين نفايات الطب الإحيائي والرعاية الصحية، وبين النفايات المنزلية، والمعدات الكهربائية الإلكترونية التي انتهى عمرها ، وبين البطاريات المستعملة، وبطاريات حامض الرصاص المستعملة، والزيوت المستعملة بواسطة المركبات ونفايات الكيماويات مثل المذيبات، والمعدات الصيدلانية المستعملة، والمبيدات المنزلية.

١٩ - من شأن تلك الإجراءات التي تتخذ عند المنبع أثناء جمع النفايات أن تسهل التدابير التي تتخذ بعد ذلك من حيث إعادة التدوير والاستعادة والتخلص، كما أنها تساهم في تحويل النفايات الخطرة بعيدا عن مواقع دفن النفايات، وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي إعادة تدوير أو استعادة بعض المواد التي تم فصلها مثل البلاستيك والمعادن إلى وجود حوافز اقتصادية. كما تؤدي التدابير التي تتخذ عند المنبع إلى الحد من إلقاء المغذيات من المصادر البلدية والصناعية والزراعية وغير ذلك من المصادر في مستجمعات المياه مع ما يترتب علي ذلك من آثار عكسية علي البيئة. والشركاء الأساسيون في هذا المجال هم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية.

٢٠ - تشجيع مبادرات المنظمات غير الحكومية علي تدعيم الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات علي المستوى المحلي: سيؤدي تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني في مجال الإدارة السليمة بيئيا من خلال الأنشطة المتكاملة لإدارة النفايات إلى استكمال الجهود الحكومية وبرامج المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل. كما يمكن أن يؤدي أيضا إلى قيام تعاون إقليمي بين المنظمات غير الحكومية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تركز جهودها علي تعزيز بناء قدرات المجتمعات المحلية في مجال الإدارة السليمة بيئيا.

٢١ - يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا فعالا، بالتعاون مع المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل، في مجال تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات المتاحة المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة والخبرة والسليمة بيئيا بشأن تدنيه النفايات ومشروعات التدريب، كما يمكن للمنظمات غير الحكومية أن

تساعد في إنتاج المواد الإعلامية عن الإدارة السليمة بيئياً واتفاقية بازل بما في ذلك إصدار الكتيبات والرسائل الإخبارية وبرامج الفيديو والتي يمكن الاستعانة بها أثناء المؤتمرات أو حلقات العمل التي تنظمها أو التي تشارك فيها.

٢٢ - يمكن أن تقوم الأطراف بدعم من اتفاقية بازل بتحديد الثغرات عند التعامل مع النفايات الخطرة كجزء من برامج إدارة النفايات البلدية كما يمكنها تقديم البدائل بشأن أساليب معالجة الوضع: ويمكن في هذا المجال القيام بأنشطة محددة من بينها تطوير إجراءات الموافقة أو التصديق على المرافق التي تلتزم بالإدارة السليمة بيئياً عن طريق النهوض بالشراكات العامة والخاصة. ويمكن تنفيذ مثل هذه المشروعات الرائدة بالمشاركة مع الحكومات المحلية ودوائر الصناعة. كما سيكون من المفيد الحصول على دعم من أجهزة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

دال - النهج الإقليمي

٢٣ - تطوير المخططات الإقليمية المعنية بجمع وإعادة تدوير واستعادة النفايات والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً: يعتبر إنشاء أو تطوير القدرة الإقليمية على جمع وإعادة تدوير واستعادة أو التخلص من النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئياً أسلوب سليم بيئياً وذو كفاءة اقتصادية بالنسبة لبعض مصادر النفايات. وقد بدأ وضع مثل هذا التعهد موضع التنفيذ بالنسبة لعمليات الاستعادة السليمة بيئياً للبطاريات المستعملة التي يوجد بها حامض الرصاص في منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى. وهذا النهج يساعد اقتصاديات النطاق على توفير الشفافية لعمليات استيراد وتصدير بعض النفايات وإنشاء المرافق اللازمة. ويؤدي قصر عمر المعدات الإلكترونية إلى توليد جبال من النفايات. وتحتوي المعدات الإلكترونية على مواد خطيرة مثل الرصاص والزرنيخ والكاديوم أو الزئبق. وتصدر كميات كبيرة من النفايات الإلكترونية إلى البلدان النامية غير المؤهلة للتعامل مع هذه الكميات المتنامية من النفايات. وفضلاً عن ذلك فإن النفايات الإلكترونية يعاد تدويرها ومعالجتها في مرافق هزيلة الإدارة مما يؤدي إلى مخاطر صحية ملموسة وتلوث بيئي.

٢٤ - يمكن للبلدان الموجودة في أي إقليم أو إقليم فرعي أن تتكاتف معاً بطريقة استباقية لحماية أنفسها من المد المتزايد للنفايات الإلكترونية المستوردة. ويحتاج هذا إلى تعاون بين البلدان وبين الحكومات ودوائر الصناعة أو دوائر الأعمال. والهدف من هذا النهج الإقليمي هو الحد من الواردات غير المرغوب فيها من النفايات الإلكترونية وتخفيض آثارها غير المرغوب فيها على الصحة والبيئة بالاتفاق على أرضية مشتركة للإدارة السليمة لهذه النفايات وتقديم الحوافز لدوائر الصناعة من أجل تحسين عمليات إعادة التدوير والاستعادة والتخلص من النفايات الإلكترونية المولدة محلياً والمستوردة.

٢٥ - يمكن للبلدان الموجودة في أي إقليم أن تطلب مساعدة المركز الإقليمي لاتفاقية بازل الذي يتولى إتاحة المعلومات بشأن الاشتراطات البيئية والصحية وأي تدابير أخرى تتخذها الحكومات لتدنية آثار الاستيراد الكثيف للنفايات الإلكترونية. ويمكن تطوير مثل هذه المخططات الإقليمية عن طريق التشاور مع أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات، ودوائر الصناعة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة

للبيئة، واليونسكو، وجامعة الأمم المتحدة، والأونكتاد، والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات البيئية غير الحكومية. ويمكن أن تقوم المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل بتسهيل ذلك.

٢٦ - الإسراع بالعمل المبكر من أجل بناء قدرات البلدان على الإدارة السليمة بيئياً لنفايات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور تحقيقاً لأهداف اتفاقيتي بازل واستكهولم: سوف يستعين النهج الإقليمي الذي يساعد الأطراف علي تخفيض أو استئصال انسياب مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور إلى الجو أو التربة والرسوبيات والمياه العذبة في الطبقات الصخرية، والمياه الداخلية والبحرية عن طريق الإدارة السليمة بيئياً بالكيانات الإقليمية، مثل المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل وشبكاتها. كما سيكون نهجاً يستند إلى القطر. وسوف يبحث مثل هذا النهج الإقليمي الجهود التي تبذل بشأن خطط التنفيذ الوطنية في نطاق اتفاقية استكهولم. كما سيأخذ في الاعتبار اقتصاديات النطاق والأولويات الوطنية. وسيقوم بتحفيز وتدعيم بناء القدرات من أجل القيام بعمل مبكر بشأن الإدارة السليمة بيئياً لنفايات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور.

ثالثاً: الموارد

٢٧ - تعتبر اتفاقية بازل اتفاقية قليلة الاستخدام وقليلة الموارد في سياق هذا التحدي. ومع التسليم بذلك يقوم أطراف الاتفاقية بوضع اللمسات الأخيرة علي استراتيجية شاملة لحشد الموارد لتفجير الإمكانيات الهائلة لاتفاقية بازل وتركيزها علي الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة، باعتبارها شريكاً مهماً في الجوانب الأساسية للتحدي العالمي بشأن النفايات. وتهدف جهود حشد الموارد من أجل مستقبل أنظف إلى تحديد تلك المجالات التي يمكن أن يؤدي التعاون الحقيقي بشأنها إلى توليد مناهج أكثر فاعلية وأكثر كفاءة في مواجهة هذا التحدي. وكجزء من تنفيذ استراتيجية حشد الموارد تقوم الأمانة بتطوير اقتراح مبدئي بشأن التنفيذ المشترك لاتفاقيات بازل واستكهولم وروتterdam. وكما هو موضح في مبادرة حشد الموارد من أجل مستقبل أنظف، فإن حشد الموارد التقنية والمالية يتطلب وجود شراكات مع عدد كبير من الجهات المانحة المحتملة، وزيادة التوعية بالروابط العملية بين الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة وجدول الأعمال الدولية الأخرى.

رابعاً: الخلاصة

٢٨ - ناقشت هذه الورقة الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الاتفاقية في مجال إقامة الشراكات من أجل مواجهة التحدي العالمي بشأن النفايات. كما أوضحت بعض اتجاهات السياسات التي قد يجدها الأطراف مفيدة.

٢٩ - لمواجهة التحديات الصحية والبيئية الناشئة عن النفايات الخطرة، يستلزم الأمر تنفيذ اتفاقية بازل تنفيذاً فعالاً، ووضع سياسات مترابطة تؤدي إلى تدفق أكثر فعالية وأكثر كفاءة للموارد التقنية والمالية التي تدعم إدارة النفايات الخطرة وغيرها من النفايات، وإقامة شراكات عامة وخاصة من أجل تدنية النفايات الخطرة وبناء القدرات.

٣٠ - هناك تسليم بأن اتباع منهج للإدارة السليمة بيئيا في نطاق اتفاقية بازل يتيح إطارا للبلدان لتحسين إدارة النفايات الخطرة سواء المستوردة أو المولدة محليا. كما يتيح العديد من الفرص - إذا كانت مدعومة بالسياسات السليمة المترابطة - أمام البلدان للمساهمة في التنمية المستدامة والحد من الفقر، ويساعد علي إقامة أرضية مشتركة مع من توجد لديهم مصالح اقتصادية يرغبون في حمايتها.
